

المجلد
شماره ١٥٦



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٢ شعبان سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ٢ تشرين أول سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٢٤

الفرس

صفحة

١٥٣٨	قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٧١	قانون معهد الطيران الملكي
١٥٤٣	قانون مؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١	قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية
١٥٤٧	نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧١	نظام صندوق الجزاءات لأفراد قوة الأمن العام
١٥٤٩	نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧١	نظام معدل لنظام كفايات الموظفين
١٥٥٠	نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧١	نظام معدل لنظام معهد الدراسات الجغرافية
١٥٥١	تعليمات الإدارة العرفية المعدلة رقم (٢) لسنة ١٩٧١	
١٥٥٢	اوامر دفاع رقم (١٧ و ١٨ و ١٩) لسنة ١٩٧١	صادرة عن رئيس الوزراء
١٥٥٣	تصحيح أخطاء	

هكذا منه الأصل

بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

نحو السيد الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٩/٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٦٣) لسنة ١٩٧١

قانون معهد الطيران الملكي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معهد الطيران الملكي لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون الكلمات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	الملكية الاردنية الهاشمية
المعهد	معهد الطيران الملكي المؤسس بموجب هذا القانون
المجلس	مجلس امناء المعهد
الرئيس	رئيس مجلس امناء المعهد
المدير	مدير المعهد

المادة ٣ - يؤسس في الملكية بموجب هذا القانون معهد باسم (معهد الطيران الملكي) يتولى ادارته والاشراف عليه مجلس امناء يمارس صلاحياته الخولة له بموجب هذا القانون ويكون له شخصية معنوية واستقلال مالي واداري وله ان يقاضى ويقاضى بهذه الصفة ويمثله رئيسه وله ان ينيب عنه في الاجراءات القضائية اولاى غاية اخرى رئيسه او النائب العام او اي شخص آخر .

المادة ٤ - يكون مركز المعهد في العاصمة وله ان يؤسس فروعا في اي مكان في المملكة

المادة ٥ - جلالة الملك هو الرئيس الفخري للمعهد .

المادة ٦ - غايات المعهد هي : -

- اتاحة فرص الدراسة والتدريب العملي على كافة فنون وسائر اختصاصات الطيران .
- تشجيع الطيران الرياضي والسياحي والكشاف الجوي
- المساهمة باعمال التصوير والمساحة الجوية

و- القيام باية اعمال اخرى تحقق نفعاً للمعهد

المادة ٧ - يتبع هذا القانون يصبغ نادي الطيران الملكي الاردني فرعاً للمعهد الذي يعمل على ملكية امواله وموجوداته على اختلاف انواعها وبكل ماله من حقوق وما عليه من التزامات وفيما يرتبط به من عقود

المادة ٨ - يتولى الاشراف على ادارة المعهد مجلس امناء مؤلف من احدى عشر عضواً من ذوي الكفاءات العلمية يعينون بأرادة ملكية سامية من الاردنيين .

المادة ٩ - ينتخب المجلس من بين اعضائه وبالاقتراع السري رئيساً ونائباً له واميناً لاشرف واميناً للصندوق لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

المادة ١٠ - يعين المجلس من بين اعضائه او من غيرهم مديراً للمعهد لمدة التي يراها امنانية وله الحق باعفاؤه من مهامه .

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل شهرين او اكثراً في الحاجة الى ذلك .

المادة ١٢ - أ - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور خمسة اعضاء شرط ان يكون احدهم الرئيس او نائبه . وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين وعند التساوي يكون للرئيس صوت مرجع .

ب - للمجلس ان يدعو المدير لحضور الاجتماع دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ١٣ - تناط بالمجلس الصلاحيات التالية :

أ - اقرار السياسة العامة للمعهد والاشراف على تنفيذها واستعراض التقدم الذي يحرزه ووضع خططه وبرامجه .

ب - وضع التعليمات المتعلقة بسير العمل فنيا واداريا .

ج - وضع تعليمات مالية تضمن صرف اموال المعهد للاعمال المخصصة لها .

د - تدبير موارد تمويل المعهد واستثمار امواله .

هـ - اعتماد مشروع الميزانية السنوية .

و - تحديد مقدار رسوم التدريس والانتساب للنادي وطريقة تأديتها وشروط الاعفاء منها .

ز - وضع خطط الدراسة وبرامجها وتحديد مدتها .

ح - منح الدرجات العلمية .

ط - وضع شروط الانتساب للمعهد .

ي - وضع نظام تأديبي للمستخدمين .

ك - اختيار البنك الذي تودع فيه اموال المعهد .

ل - استخدام المدرسين والخبراء في مجال الطيران .

م - شراء الطائرات والمعدات والخرائط وكل ما يحتاج اليه المعهد من لوازم وادوات .

ن - تزويد المعهد بمكتبة .

س - اصدار مجلة ملاحية دورية لنشر مقالات رجال الفكر والاختصاص في هواة الطيران .

هكذا منه الأصل

ع - القيام بحملة توعية بين الشباب الاردني والعربي لبيان مدى حاجتنا الوطن العربي الى خلق جيل من الطيارين والفنيين بكافة وسائل الاعلام .
ف - التنسيق بين المعهد والمؤسسات المعنية بشؤون الطيران في المملكة وخارجها وتبادل الخبرات والدراسات والبرامج في حقول الطيران .

المادة ١٤ - أ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المعهد واختيار المدرسين والمدرين وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم واسس ترفيعهم وعلاواتهم وتحديد مكافآتهم واجازاتهم وتأديبهم وانسواء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم وسائر الامور المتعلقة بهم بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .
ب - يراعى تعيين المدرسين والمدرين من ذوي الكفاءات والخبرات الفنية العالية من الاردنيين كلما امكن ذلك .

المادة ١٥ - يمارس الرئيس الصلاحيات التالية :

- أ - رئاسة الجلسات ودعوة المجلس الى الاجتماع .
- ب - الاشراف على تنفيذ قرارات المجلس .
- ج - تمثيل المجلس امام كافة السلطات ولدى الغير .

المادة ١٦ - يمارس نائب الرئيس صلاحياته عند غيابه .

المادة ١٧ - يناط بأمين سر المجلس ما يلي :

- أ - تنفيذ قرارات المجلس وابلاغها للذي العلاقة .
- ب - الاشراف على تدوين و حفظ محاضر الجلسات .
- ج - حفظ سجل باسماء اعضاء المجلس .

المادة ١٨ - يكون المدير رئيساً لهيئة التدريس ومسؤولاً عن تنفيذ السياسة التعميمية والفنية وإدارة المعهد على وجه يضمن تحقيق غاياته المنصوص عليها بهذا القانون او اية أنظمة او تعليمات صادرة بمقتضاه وبوجه عام يعتبر مسؤولاً عن جميع الامور المتعلقة بالمعهد والغير مناهضة جراحة بسواء وبالإضافة لذلك يمارس المهام التالية :
أ - تنظيم البحوث والدراسات والنشرات الخاصة بالمعهد وتنفيذها وتقديم الاقتراحات اللازمة للمجلس .
ب - تنفيذ قرارات هيئة التدريس .

ج - تقديم التواصي للمجلس بشأن رسم السياسة العامة للمعهد .

د - تقديم الاقتراحات والتواصي حول خطط المعهد وبرامجه وبحوثه ونشراته وسبل تعاونه مع الوزارات والدوائر والمؤسسات والهيئات الاخرى لغايات تحقيق اهدافه .

هـ - الاشراف على سير الدراسة والبحث على اعمال المدرسين والمدرين وتوجيههم والتأكد من حسن قيامهم بواجباتهم .

المادة ١٩ - يكون المدير مسؤولاً مباشرة امام الرئيس او أمين السر فيما ينط به من امور بمقتضى القانون .

المادة ٢٠ - تختص هيئة التدريس بما يلي :

- أ - وضع برامج الدراسة والتدريب وتحديد مواعيد المحاضرات والواجبات .
- ب - وضع البرنامج الدراسي السنوي .

ج - تقديم الاقتراحات والتواصي التي من شأنها رفع المستوى الفني والعلمي للمعهد .

د - استخلاص النتائج الدراسية للطلاب وتقرير ترفيعهم ورسومهم وفصلهم .

المادة ٢١ - لا تنفذ قرارات هيئة التدريس الا اذا اقترنت بموافقة الرئيس او نائبه .

المادة ٢٢ - يشكل المجلس التأديبي للطلاب من المدير رئيساً وعضوين آخرين يختارهما المجلس من اعضاء هيئة التدريس وتصدر قراراته باكثرية الاصوات .

المادة ٢٣ - يكون امين الصندوق مسؤولاً عن تنفيذ السياسة المالية للمجلس والاشراف على الجهاز المالي للمعهد ويقوم بالواجبات المناطة به بموجب هذا القانون وبما يكلفه به المجلس ويتولى تنفيذ بنود الميزانية السنوية وتوقيع مستندات الصرف . وعليه رفع تقرير بالموقف المالي مرة كل ستة اشهر على الاقل للمجلس .

المادة ٢٤ - تتكون موارد المعهد المالية من :

أ - المنح الحكومية .

ب - اموال نادي الطيران الملكي والمعهد المنقولة وغير المنقولة وريعها .

ج - الهبات والاعانات والتبرعات التي ترد باسم المعهد .

د - رسوم الدراسة في المعهد والانتساب للنادي .

هـ - واردات المشاريع التي يتولى المعهد تنفيذها .

و - اية موارد اخرى يقررها المجلس .

المادة ٢٥ - تودع القود والاوراق المالية باسم المعهد في مصرف او اكثر واوامر الايداع والصرف يوقعها امين الصندوق بالاشتراك مع احد الاعضاء المفوض من المجلس .

المادة ٢٦ - للمجلس تكليف هيئة مرخصة لتدقيق حساباته مقابل اجور متفق عليها .

المادة ٢٧ - تبدأ السنة المالية للمعهد في اول كانون ثاني من كل سنة وتنتهي باليوم الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٢٨ - يعفى المعهد وجميع لوازمه من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم طابع او يرد او غير ذلك من التكاليف او الرسوم مهما كان نوعها .

على ان لا يسري هذا الاعفاء على المعاملات المقدمة للمعهد من قبل الاشخاص العاديين او الاعتباريين .

هكذا منه لأصل

المادة ٢٩ - تتعاون الادارات الحكومية والبلديات مع المعهد ويجوز انتداب او اعاره أي موظف بالحكومة او هيئة تابعة لها للعمل في المعهد على ان يعتبر عمله فيه استمراراً لعمله السابق .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء المخضوضون بتكليف بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧١/٩/٤
أحمد طلال

وزير الخارجية
وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار

وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار

وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار

وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار
وزير الداخلية
وزير الزراعة
وزير الثقافة والاعلام
وزير السياحة والآثار

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور :

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٩/٤

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع مقده :-

قانون مؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعابر والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية ؛
الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ؛
الوزير : وزير الاقتصاد الوطني ؛
المؤسسة : مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون ؛
المنتجات والمنتجات الزراعية : جميع حاصلات الخضار والفواكه والثمار الطازجة والمصنعة والازهار ؛
المنتجون : المزارعون - ملاكاً أو مستأجرين - الجمعيات التعاونية الانتاجية .
المجلس : مجلس الادارة المؤلف بموجب احكام هذا القانون .
المؤسسة السابقة : مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المؤسسة بموجب القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ .

المادة ٣ - أ - تؤسس في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة تسمى مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
ب - تعتبر المؤسسة شخصاً اعتبارياً يتمتع باستقلال مالي وإداري ولها حق التصرف في نطاق هذا القانون بالشكل الذي تراه ضرورياً لتنفيذ غاياتها .

المادة ٤ - مركز المؤسسة مدينة عمان ويجوز لها احدث فروع وكالات في أي مكان في المملكة أو خارجها ؛

المادة ٥ - أ - تهدف المؤسسة الى تنظيم وتطوير عمليات تسويق المنتجات الزراعية في داخل المملكة وخارجها بما في ذلك :-

هكذا منه الأصل

- ١ - تقديم الخدمات المادية والعينية والفنية في مجال الانتاج الزراعي للمنتجين المتعاقدين مع المؤسسة.
 - ٢ - توفير الخدمات العينية والفنية في مجال تسويق المنتجات الزراعية. باستعمال الاساليب الفنية الحديثة في التصنيف والتعبئة والتخزين والنقل والترويج للمنتجات في الاسواق السني تباع فيها مقابل اجور او رسوم او كليهما تحدد بنظام يصدر بموجب هذا القانون.
 - ٣ - إيجاد اسواق جديدة للمنتجات وحصر الاتجار مع هذه الاسواق بالمؤسسة.
 - ٤ - الاتجار بالمنتجات مباشرة او بطريقة غير مباشرة في الاسواق المحلية والتقليدية من غير توفير خدمات مادية وعينية تهدف الى تطوير اساليب التسويق وتشجيع المنتجين.
 - ٥ - تصنيع المنتجات والاتجار بالمنتجات المصنعة في داخل المملكة وخارجها.
 - ٦ - ممارسة جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية التي ترتبط باهداف المؤسسة والتي تساعد على تحقيقها.
- ب- يحق للمؤسسة في سبيل تحقيق وتنفيذ الغايات المبينة في الفقرة السابقة ممارسة الصلاحيات التالية :-
- ١ - انشاء واستئجار وامتلاك مراكز الاستلام والتوضيب الفنية ومستودعات التبريد واسواق الجملة والمفرق واستيراد الآلات والمواد اللازمة لها وذلك داخل المملكة أو خارجها.
 - ٢ - امتلاك أو استئجار أو تبادل أو تأجير أية اموال منقولة أو غير منقولة أو أية حقوق تملكها المؤسسة انما لازمة لغايات اعمالها.
 - ٣ - اقتراض الاموال أو الحصول عليها بالطريقة التي تراها مناسبة.
 - ٤ - المشاركة أو المساهمة أو دمج أية مؤسسة أخرى تتفق غاياتها مع غايات هذه المؤسسة او تقوم بأي عمل يساعد على تحقيق اهدافها.
 - ٥ - التعاقد مع المنتجين على زراعة المنتجات وفق غاياتها ومتطلبات الاسواق.
 - ٦ - تزويد المنتجين المتعاقدين بالسلفات التي تساعدهم في انتاج محاصيلهم بالشروط المحددة التي يراها المجلس مناسبة.
 - ٧ - التنسيق الكامل مع الهيئات المختصة كالتعاونيات ومؤسسة الاقراض الزراعي على منح القروض الموسمية للمنتجين بتمديد تشجيعهم على الانتاج وحمايتهم من الاستغلال.
 - ٨ - العمل الكامل مع الجهات المختصة كوزارة الزراعة والتعاونيات الانتاجية في مجال تطوير انتاج الخضار والفواكه والازهار وغيرها وتنويعه وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق.
 - ٩ - العمل مع وزارة الاقتصاد الوطني في مجال العلاقات التجارية واجراء الدراسات الضرورية وتحديد ومراقبة الاسعار.
 - ١٠ - العمل مع الجهات المختصة الأخرى في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخبرات التي تساعد في تحقيق غاياتها.
- المادة ٦ - ١ - تألفت زائمان المؤسسة الاممي والمصرح به من نهاية الف دينار ويتكون رأس المال من المصادر التالية :-
- ١ - جشع موقوفات المؤسسة السابقة.
 - ٢ - المساهمات التي تدفعها الحكومة للمؤسسة.
 - ٣ - أية مبالغ أخرى تحصل عليها المؤسسة من اي مصادر كان ويقرر المجلس اعتبارها من رأس مال المؤسسة.
- ٤ - تدفعها الحكومة للقطاع الخاص من مساهمة المؤسسة السابقة. المبالغ التي دفعوها على أربعة اقساط متساوية خلال عام واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون.

- المادة ٧ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف برئاسة وزير الاقتصاد الوطني وتسعة اعضاء يمينهم مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير على النحو التالي :
- أ - خمسة اعضاء من الحكومة يمثلون :
 - ١ - وزارة الاقتصاد الوطني
 - ٢ - وزارة الزراعة
 - ٣ - وزارة المالية / الجمارك
 - ٤ - مؤسسة الاقراض الزراعي
 - ٥ - وزارة النقل
 - ب - اربعة اعضاء من القطاع الخاص ويمثلون :
 - ١ - المنظمة التعاونية
 - ٢ - التعاونيات الانتاجية
 - ٣ - عضوين من القطاع الخاص
- ج - تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات بالنسبة لجميع الاعضاء.
- المادة ٨ - ١ - يعين المؤسسة مدير عام بقرار من مجلس الوزراء وبترشيح من مجلس الادارة وتنصيب الوزير على ان لا يقل عدد المرشحين عن اثنين من ذوي الكفاءة والاختصاص.
- ب - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز المؤسسة التنفيذي.
- ج - يحول المدير العام بمقتضى تعليمات يضعها مجلس الادارة جميع الصلاحيات اللازمة لادارة شؤون المؤسسة على الوجه الاكمل لتحقيق غاياتها واهدافها.
- المادة ٩ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس وراتب المدير العام وكافة الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة بنظام خاص.
- المادة ١٠ - ١ - يحدد مجلس الادارة حداً أدنى لاسعار شراء المنتجات العائدين للمنتجين المتعاقدين مع المؤسسة.
- ب - يوضع صافي الارباح المتحققة في حساب الاحتياطي لدعم تقلبات الاسعار او المحافظة على الحد الأدنى للاسعار كما جاء في الفقرة (أ).
- ج - يجوز للمؤسسة بقرار من المجلس وبموافقة مجلس الوزراء ان تزيد او تنقص رأس مالها المصرح به الى الحد الذي يراه ضرورياً.
- د - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر كانون الاول من السنة ذاتها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من السنة التالية.
- هـ - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية ويولى مراقبة وتدقيق حساباتها فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتعابه مجلس الوزراء بتنصيب من المجلس في بداية كل سنة مالية ، والمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة بالقيام بهذه المهمة.
- و - تعفى جميع مستوردات المؤسسة من الرسوم الجمركية والرسوم الحكومية الأخرى.

٢ - لا يجوز أن تزيد قيمة المكافأة التشجيعية المستحق على عشرين دينارا في السنة في جميع الاحوال .

٣ - للمدير ان يمنح مدراء الشرطة سلفا لاتفاقها وفق ما نص عليه في هذا النظام توزع على اقسام الشرطة التابعة له بنسب عادلة على ان لا تتجاوز مبلغ مائتي دينار سنويا تسترد وفق احكام النظام المالي .

المادة ٧ - لا يجوز ان تتجاوز النفقات والسلفات الممنوحة بموجب احكام هذا النظام موارد الصندوق المينة في المادة (٤) من هذا النظام في اي حال من الاحوال .

المادة ٨ - مع مراعاة ما ورد في هذا النظام تطبق احكام النظام المالي ونظام الازام المعمول بهما في القوة .

المادة ٩ - يلغى اي نظام تعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧١/٩/٨

اختيرت لسلال

وزير المالية ووزير
الاقتصاد الوطني بالسوكالة
احمد الموزي

وزير
الانشاء والتعمير
صبيحي امين جرو

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
ووزير الخارجية بالسوكالة
وصلي التيل

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
يعقوب ابو غوش

وزير داخلية للشؤون
البلدية والقروية
فواز الروسان

وزير
الدولة
اميل الغوري

وزير
الصحة
محمد البشير

وزير
الداخلية
ابراهيم الحباشنة

وزير
المواصلات
محمد خلف

وزير
الزراعة
عمر عبيد الله

وزير
النقل
البحر المعمر

وزير
الادخال العامة
محمد الفرحان

وزير
الشؤون الاجتماعية والعمل
والشؤون والمؤسسات الاسلامية

وزير
التربية والتعليم والاعراف

نحس الحسين لله في ملكه الملكة لعل الله يوفقنا

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧١/٩/٨

لأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام كفالات الموظفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كفالات الموظفين لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع نظام كفالات الموظفين رقم (٩) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٨) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨ :

تكون الكفالة مقبولة من حيث قيمتها وملاءمة الكفيل بشهادة من المجلس البلدي او بشهادة من المجلس القروي في حالة عدم وجود مجلس بلدي وبشهادة من الغرفة التجارية ان وجدت .

١٩٧١/٩/٨

اختيرت لسلال

وزير
الخارجية
احمد الموزي

وزير
المالية
صبيحي امين جرو

وزير
الانشاء والتعمير
وصلي التيل

رئيس الوزراء

وزير الثقافة والاعلام
والسياحة والآثار
عبدان ابو عودة

وزير الداخلية
لشؤون البلدية والقروية
يعقوب ابو غوش

وزير
العدل
فواز الروسان

وزير دولة ووزير الشؤون
الاجتماعية والعمل بالسوكالة
اميل الغوري

وزير
الصحة
محمد البشير

وزير
الداخلية
عمر عبيد الله

وزير
الزراعة
عمر عبيد الله

وزير
الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير النقل ووزير
المواصلات بالسوكالة
اليس المعمر

وزير
الادخال العامة
محمد الفرحان

وزير التربية والتعليم والاعراف
والشؤون والمؤسسات الاسلامية

هكذا منه الاصل

نحي الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٩/١٩٧١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام معهد الدراسات المصرفية
نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لمعهد الدراسات المصرفية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الأصلي بشطب ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
(ج - يتقاضى أعضاء المجلس بدل حضور يجدهه المجلس)

الحسين بطلال

Table with 4 columns listing government ministers and their portfolios, including Prime Minister, Ministers of Education, Finance, and others.

نحي الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٩/١٩٧١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام معهد الدراسات المصرفية
نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٧١) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل المادة الثامنة من التعليمات الاصلية بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
(ب - اجراءات الواقعة خلافا لاحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم ١٩٧١/٥٠ او اي قانون آخر يحل محله .

الحسين بطلال

Table with 4 columns listing government ministers and their portfolios, including Prime Minister, Ministers of Education, Finance, and others.

هكذا منه لأصل

أمر دفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيق معالي وزير النقل بكتابه رقم ٢٣١٩/١٤/٢٠ تاريخ ١٩٧١/٩/١٢ وبالنظر للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على ما مساحته (٨٥) دونما من الخوضين (٩٠٤) من أراضي عمان حسبها هو مبين بالخارطة المرفقة بالكتاب المشار اليه والمرسل نسخة منها لمدير الأراضي والمساحة ، أمر بما يلي :-

- ١ - الاستيلاء على المساحة المذكورة ، ريثما يتم استملاكها .
- ٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .
- ٣ - على مدير الأراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسير بمعاملة الاستيلاء وفقا لقانون الاستيلاء .

١٩٧١/٩/١٤

رئيس الوزراء

وصفي التل

أمر دفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

- بناء على تنسيق معالي وزير الاقتصاد الوطني ، أمر بالاستناد الى المادة (٢ / ١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ - بإلغاء امر الدفاع رقم (١٣ و ١٥) لسنة ١٩٧١ .
- ٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخه .

١٩٧١/٩/٢٢

رئيس الوزراء

وصفي التل

أمر دفاع رقم (١٩) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيق الجهات المختصة وبالاتناد الى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ أمر بإلغاء ما جاء في الفقرة (٢) من امر الدفاع رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ والاستعاضة عنه بما يلي :-

- أ - يمنع تغيير محرك السيارة بمحرك آخر الا من نفس النوع بحيث لا يؤدي ذلك الى اجراء اية تعديلات في الشاسي ويستثنى من ذلك :-
- ١ - محركات السيارات المخطور استيرادها بسبب احكام المقاطعة العربية وتحدد الشركات المخطور التعامل معها من قبل مكتب مقاطعة اسرائيل بوزارة المالية / الجمارك .
- ٢ - محركات السيارات التي توقفت شركاتها عن انتاجها وتحدد انواع المحركات التي اوقف انتاجها بقرار من وزير الاقتصاد الوطني .
- وفي هاتين الحالتين يسمح بتغيير المحرك بمحرك آخر من اي نوع بحيث لا يؤدي ذلك الى اجراء اية تعديلات في الشاسي .

ب- في جميع الحالات سألقة الذكر يتم التغيير بموافقة مسبقة من سلطة الترخيص .

ج- يشمل هذا الامر جميع حالات تغيير المحركات التي تمت بعد صدور امر الدفاع رقم ٩ لسنة ١٩٦٩ .

١٩٧١/٩/٢٣

رئيس الوزراء

وصفي التل

تصحيح اخطاء

سقط سهوا من المادة ١/٣ من النظام رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ ، نظام علاوات موظفي وكالة الانباء الاردنية المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٢٢ تاريخ ١٩٧١/٩/١٦ الرقم ١ - قبل عبارة المدير العام والرقم ٢ - قبل كلمة الدرجة كما ورد خطأ بنفس البند حيث ورد مقابل الدرجة السادسة ٦ دنانير و ٥٠٠ فلس

٢ ديناران

ومقابل الدرجة التاسعة والعاشر

والصواب هو :-

بالنسبة للدرجة السادسة ٦ دنانير .

وللدرجة التاسعة والعاشر ٣ دنانير .

هكذا منه الاصل